



للإتصال

السيدة الدكتور منى يشاي
مديرة شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
الهاتف: +39 06 54592321
الفاكس: +39 06 54593321
البريد الإلكتروني: m.bishay@ifad.org

السيدة ميلين خير الله
خبيرة اقتصادية إقليمية
شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
الهاتف: +39 06 54592569
الفاكس: +39 06 54593569
البريد الإلكتروني: m.kherallah@ifad.org

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

الفقر الريفي في الإقليم

يتركز الفقر في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في المناطق الريفية، حيث يعيش حوالي 60 إلى 70 بالمائة من الفقراء في ذلك الإقليم. ويعتبر ما متوسطه 40% من السكان الريفيين فقراء. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن حوالي 95 مليون ريفي في الإقليم يعيشون على أقل من دولارين يوميا. في حين يعيش حوالي 65 مليون منهم في فقر مدقع بدون المتطلبات الدنيا للبقاء على قيد الحياة.

وتشير التحليلات الحديثة إلى أن إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا يتأخر عن اللحاق بركب غيره من الأقاليم النامية فيما يتعلق بالحد من الفقر. والنمو الاقتصادي وإصلاح التجارة وتنمية القطاع الخاص والإدارة الرشيدة والديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

ويتمثل أحد أكثر التحديات إلحاحا في الإقليم في ارتفاع معدلات البطالة، وبخاصة في صفوف الشباب. وتبلغ معدلات البطالة الرسمية في الإقليم حوالي 13%، وفي بعض البلدان تصل معدلات البطالة بين الشباب إلى ضعف هذه النسبة.

بناء عالم متحرر من الفقر

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مكرسة حصراً لمحاربة الفقر الريفي في أكثر أقاليم العالم حرماناً.

ومن خلال كل من القروض منخفضة الفائدة والمنح، يتولى الصندوق تنظيم وتمويل البرامج والمشروعات التي تساعد فقراء الريف من التغلب على الفقر.

يوجد حاليا 185 مشروعا وبرنامجا من المشروعات والبرامج التي يدعمها الصندوق بهدف استئصال الفقر الريفي. بإجمالي 6.1 مليار دولار أمريكي. وقد استثمر الصندوق أكثر من 2.9 مليار دولار أمريكي في هذه المبادرات. أما الجهات المشاركة في التمويل فهي تضم الحكومات والمشاركين في المشروعات والجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء. ومنذ بداية عملياته عام 1978، استثمر الصندوق 9.0 مليارات دولار أمريكي في 705 مشروع وبرنامج في جميع أنحاء العالم. وقد مكنت هذه العمليات أكثر من 300 مليون نسمة من صغار المزارعين والمربين والصيادين والعمال المعدمين والحرفيين وأفراد المجتمعات الأصلية من اتخاذ خطوات لتحسين ظروف حياتهم وحياة أسرهم.

ومن خلال العمل مع الشركاء، بما في ذلك فقراء الريف والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية والإئتمانية والقطاع الخاص، يتصدى الصندوق للفقر لا بحكم كونه جهة مقرضة فحسب وإنما كمستقطب مناصر لقضايا فقراء الريف. وتتمثل إحدى أولويات الصندوق في مساعدة فقراء الريف على تطوير وتعزيز منظماتهم بحيث يمكنهم المضي قدما في تحقيق مصالحهم وإزالة العقبات التي تمنع معظمهم. وبخاصة النساء، من إيجاد حياة أفضل لهم. وبهذه الطريقة، يتمكن فقراء الريف من المساهمة بشكل أكبر في تحديد وتوجيه التنمية الخاصة بهم.

يناير/ كانون الثاني 2007



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Via del Serafico, 107 - 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: +39 06 54592569 - رقم الفاكس: +39 06 5043463
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org



تمكين فقراء الريف
من التغلب على الفقر

استهداف أفقر المجتمعات

وصلت قيمة الالتزامات الإجمالية لقروض الصندوق في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في ديسمبر/كانون الأول عام 2006 إلى 1.3 مليار دولار أمريكي. علماً بأنها مستثمرة في 105 من البرامج والمشروعات في 15 بلداً. ومن أصل هذه البرامج والمشروعات هناك 31 برنامجاً ومشروعاً جارياً بقيمة قروض إجمالية قدرها 500 مليون دولار أمريكي. وقد ولّدت حافظة القروض الحالية هذه ما قيمته 300 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك المقدم من المنظمات المانحة الأخرى والمصادر المحلية.

كما تتضمن حافظة الصندوق في الإقليم مقداراً ضخماً من منح البحوث الإقليمية، التي تغطي البلدان الأعضاء المقترضة وغير المقترضة على حد سواء، وكذلك منحاً قطرية مخصصة. وتتألف حافظة المنح في الوقت الراهن من 38 منحة من منح البحوث الإقليمية والقطرية المخصصة بقيمة 26 مليون دولار أمريكي.

كذلك تضم حافظة الصندوق في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مبلغاً معتبراً من منح البحوث الإقليمية التي تغطي كلاً من الدول الأعضاء في الصندوق وغير الأعضاء فيه، علاوة على العديد من المنح القطرية المخصصة. وتتألف حافظة المنح الحالية لإقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من 17 مشروعاً للبحوث الإقليمية، بما مجموعه 20 مليون دولار أمريكي. و26 مشروعاً للبحوث الوطنية المخصصة بما مجموعه 9 ملايين دولار أمريكي.

وأما منح البحوث الإقليمية التي يرعاها الصندوق في الإقليم فهي بغالبيتها مصممة ومنفذة من قبل مراكز إقليمية تابعة للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة) أو المنظمات البحثية العربية (مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة) والمركز الدولي للزراعة الملحية، ويشارك في تمويل هذه المنح العديد من المؤسسات المالية الدولية مثل الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والبنك الإسلامي للتنمية.

تشريعات الدولة تدعم المجتمعات المحلية في السودان

أدى تركيز الصندوق على الإدارة الرشيدة في السودان وتفويض إدارة الموارد الطبيعية لمستخدميها إلى سن تشريعات حكومية لصالح منظمات المجتمعات المحلية في شمال وجنوب كردفان. وتمنح التشريعات هذه المجموعات مهاماً واسعة. وقد تم تسجيل 324 منظمة استطاعت الوصول إلى أكثر من 47 000 أسرة. وتقوم هذه المجموعات بأنشطة حول إدارة المراعي المشاع، وإعادة التشجير، والتمويل الصغير، والمهارات الاجتماعية والإنتاجية. وقد تم العمل بنظام الحصص بحيث خصص ما نسبته 30% للنساء للتأكد من تمثيلهن في اللجان التنفيذية لهذه المجموعات.

الصندوق يعمل مع تعاونيات المربين في المغرب

في المغرب، عمل مشروع التنمية الريفية في تافيلالت وداس مع تعاونيات المربين لحماية أراضي المراعي ومنع زحف الكثبان الرملية. وقد قامت هذه التعاونيات مع المشروع بإراحة ما يعادل 110 000 هكتار من أراضي الرعي كما زرعت المحاصيل العلفية على 45 000 هكتار في مسعى لحماية موارد الرعي المشاع. كذلك فقد قامت أيضا بتثبيت الكثبان الرملية من خلال زراعة أشجار النخيل على مساحة 221 هكتاراً مما خفف بدوره من تجمع الطمي والترسبات في البنية الأساسية للرعي.

المجموعات المحلية تعيد إحياء الحراج في تونس

في تونس، عمل مشروع التنمية الزراعية المتكاملة في محافظة سيديانة الذي استكمل سنة 2005، مع منظمات المجتمعات المحلية لحماية الغابات والحراج في إقليم بارغو. وقبل المشروع، كان التصحر والمبالغة في الرعي يهدد أراضي الغابات وخلال المشروع، تم الحد من الرعي الجائر وقلصت الحراثة الكنتورية من تآكل وحات التربة، وأعيد إحياء النظام الإيكولوجي بالتدرج مما أدى إلى استعادة الحراج والشجيرات لعافيتها وعودة ظهور الفصائل المهددة بالانقراض.



الموارد الطبيعية والمعوقات الاجتماعية – الاقتصادية

تسهم جميع الموارد الطبيعية المحدودة والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ومعوقات السياسة في انتشار الفقر الريفي في الإقليم. فبالنسبة للموارد الطبيعية يعتبر إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من بين أكثر الأقاليم عرضة للجفاف في العالم. وأما الأراضي القابلة للزراعة فمحدودة، في حين تندر المياه بشدة في كل مكان. ووجّري معظم عمليات زراعة المحاصيل في أراضي جافة وتعتمد على سقوط الأمطار. كما أن موجات الجفاف متكررة، وتشكل قلة المياه تحدياً للتنمية الزراعية وإمكانات النمو الزراعي الرامي إلى الحد من الفقر.

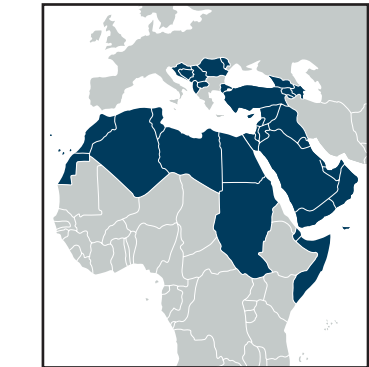
أما المعوقات الاجتماعية-الاقتصادية فتشتمل على مسألة انعدام المساواة بين الجنسين، وانخفاض مستويات التعليم وبخاصة بين النساء. وتترافق هذه المعوقات بنقص خدمات التمويل الريفي الصغير الملائمة، وغياب مؤسسات التسويق المناسبة لفقراء الريف، وعدم كفاية الاستثمارات العامة في البنية الأساسية المادية والاجتماعية، مثل الطرق الريفية وإمدادات المياه والمرافق التعليمية والصحية.

كذلك يعاني القطاع الريفي من معوقات مؤسسية ومعوقات السياسة ومنها مثلاً ضعف تمثيل فقراء الريف في المنظمات القاعدية، وضعف دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في المجتمعات الريفية، وسوء إدارة المؤسسات العامة على المستوى الوطني والمحلي. والسياسات المضللة لتسعير المنتجات الزراعية، وسوء إدارة موارد الملكية العامة كالمياه والمراعي.

استراتيجية الصندوق في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

تتهدي أنشطة الصندوق في الإقليم بالإطار الاستراتيجي للمؤسسة، وأولوياتها المواضيعية الأربع في الإقليم، وبوثائق الفرص الاستراتيجية القطرية المنفردة التي تعكس الأولويات الحكومية الذاتية في ميدان التنمية الريفية والتي يتم إعدادها عبر التشاور بين الحكومات، والجهات المانحة، والشركاء الآخرين. وتشمل الأولويات المواضيعية ما يلي: (i) تركيز جديد على إدارة موارد الأراضي والمياه بغية الحد من الفقر، بما في ذلك الدور الأساسي لتمكين المجموعات المجتمعية لإدارة الموارد: (ii) تحقيق تقدم بارز فيما يتصل بالتمويل الصغيري الريفي عبر إرساء علاقات الشراكة مع المنظمات القائمة في هذا المجال والتعاون مع المصارف التجارية والمؤسسات المالية الإقليمية الكبرى: (iii) معالجة مشكلة البطالة الريفية باستخدام نتائج البحوث الجارية لتحديد الأنشطة الموجهة الفعالة: (iv) ربط المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف بالأسواق الدولية من خلال مساعدة بلدان الإقليم على تطوير أسواق تصدير المنتجات غير التقليدية وعبر العمل مع الهيئات القائمة للقطاع الخاص أو بالتعاون مع مبادرات المنظمات غير الحكومية في هذا الميدان.

وقد أظهرت خبرة الصندوق في الإقليم أنه وبوجود الدعم الملائم، بإمكان السكان المحليين أن يديروا الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، وهي الموارد التي تعتمد عليها سبل معيشتهم ورفقهم.



الدول الأعضاء في الصندوق من إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

منذ إنشائه عام 1977، حافظ الصندوق على حضور قوي له في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتضم قائمة الدول الأعضاء في الصندوق 15 بلداً وأرضاً مقترضة وهي: الجزائر، جيبوتي، مصر، غزة والضفة الغربية، العراق، الأردن، لبنان، المغرب، عمان، الصومال، السودان، الجمهورية العربية السورية، تونس، تركيا، واليمن، وخمس بلدان غير مقترضة وهي: الكويت، الجماهيرية العربية الليبية، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.